(كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا[١]

(١) لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء، وهي قسمان:

١. الأفعال: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها.

٢. الحروف: ما وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، وإن وأخواتها.

كان وأخواتها أفعال باتفاق إلا (ليس) فهي موضع خلاف العلماء، ويرى الجمهور أنها فعل، بدليل قبولها علامات الفعل، فهي تقبل تاء التأنيث الساكنة، نحو: ليستْ هِندٌ مريضةً، وتقبل تاء الفاعل، نحو: لستُ بمريضٍ.

عملُ كان وأخواتها

كان وأخواتها ترفع المبتدأ ويُسمى اسمها، وتنصب الخبر ويُسمى خبرها.

شروط عملها

كان وأخواتها باعتبار عملها قسمان:

١- قسم يعمل بلا شرط، وأفعاله هي: كان، وظَلَّ، وبَاتَ، وأَضْحَى، وأَصْبَحَ، وأَمْسَى، وصَارَ، ولَيْسَ.

٢- قسم لا يعمل إلا بشرط، وهو قسمان:

أ- قسم يُشترط لعمله أن يَسْبقَه نَفْيٌ لفظًا أو تقديرًا، أو يَسْبقَه شبه نَفي، وهي أربعة أفعال: زال، وبَرِحَ، وفَتِئَ، وانْفَكَّ. فمثال النّفي لفظًا: مازالَ زيدٌ قائمًا، ومثاله تقديرًا قوله تعالى: (قَالُواْ تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ) (أي: لاتفتؤُ) ولا يحذف حرف النفي معها إلا بعد القسم.

أمّا شبه النّفي فهو نوعان:

١- النَّهي، نحو: لا تَزَلْ قائمًا، والمعنى: أَنْهَاك عن القيام. ومنه قول الشاعر:

صَاحِ شَمِّرْ وَلا تَـزَلْ ذَاكِـرَ الْمَـوْ ... تِ فَنِسْيَانُـهُ ضَـلالٌ مُبِـينُ

الشاهد فيه: قوله (ولا تزلْ) حيث أن الشاعر أَعْملَ المضارع (تزالُ) عَمَلَ كان؛ وذلك لكونه مسبوقاً بحرف النّهي (لا) والنهي شبيه بالنفي، والمعنى: أنهاك عن نسيان ذكر الموت.

٢- الدعاء، نحو: لا يزالُ اللهُ مُحْسِنًا إليك، والمعنى: الدعاء بأن يدومَ إحسان الله على المخاطَب. ومنه قول الشاعر:

أَلا يَا اسْلَمِي يا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى ... وَلا زَالَ مُنْهَلا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

الشاهد فيه: قوله (ولا زال) أن الشاعر أعمل (زال) عمل كانَ؛ وذلك لكونه مسبوقاً بـ (لا) الدُّعَائِيَّة، والدعاء شبيه بالنفي، والمعنى: الدعاء بأن يدوم نزول الأمطار على مَوْطِن (ميّة).

وقَد يكون الدعاء بـ (لَنْ) نحو: لن يزَالَ اللهُ يرعانا ويحفظُنا، والمعنى: الدعاء بأن يدوم حفظ الله ورعايته إيانا.

ب- قسم يشترط في عمله أن يَسبقه (ما) المصدرية الظرفية، وهو فعل واحد، هو (دام) نحو: أَعْطِ مادُمْتَ مُصيبًا درْهَما (أي: أعط مُدَّة دَوامكَ مصيباً درهما) ومنه قوله تعالى: (وَأَوْصَانِي بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيّاً) (أي: مُدّة دَوَامي حَيًّا).

لما فرغ من المبتدأ والخبر شرع في نواسخ الابتداء، وسميت نواسخ الابتداء لأن الابتداء رفع المبتدأ، فلما دخلت عليه النواسخ نسخت عمله وصار العمل لها وبدأ بكان وأخواتها فقال:

١٤٤-تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْمًا وَالْخَبَرْ تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ

يعني: أن كان ترفع ما كان قبل دخولها مبتدأ على أنه اسمها، وتنصب ما كان قبل دخولها خبر على أنه خبرها، ثم مثل ذلك بقوله: (**كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ**) وفهم من تمثيله جواز تقديم خبرها على اسمها، وسينص عليه بعد وكان فاعل بترفع، والمبتدأ مفعول، واسما حال من المبتدأ، والخبر منصوب بإضمار فعل يفسره وتنصبه، ويجوز أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبر، والأول أجود لعطفه على الجملة الفعلية. ثم قال:

١٤٥-كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

١٤٦- فَتِئَ وَانْفَكَّ وَهَذِي الأَرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

يعني إن ظل وما بعدها مثل كان في رفعها الاسم ونصبها الخبر، ثم إن هذه الأفعال على ثلاثة أقسام: قسم يعمل بلا شرط وهو: كان وليس وما بينهما، وقسم يعمل بشرط تقدم النفي أو شبهة وهو النهي وذلك: زال وانفك وما بينهما، وقسم يعمل بشرط تقدم ما المصدرية وهو دام، وإلى هذا القسم أشار بقوله: (**وَهَذِي الأَرْبَعَهْ ... لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ**).

١٤٧- وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوْقًا بِمَا كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيْبًا دِرْهَمَا

يعني: أن زال وبرح وفتئ، وانفك لا تعمل العمل المذكور إلا بشرط أن تكون متبعة لنفي أو شبهه، وشمل قوله: أو لنفي جميع أدوات النفي، والمراد بشبه النفي النهي كقوله[1]: [الخفيف]

صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِينُ٥

---

(١) قال العيني: و لم أقف على اسم قائله، وبالبحث لم أعثر على قائله.

المعنى: صاحبي اجتهد واستعد للموت ولا تنس ذكره، فإن نسيانه ضلال ظاهر.

الإعراب: "صاح" منادى حذف منه ياء النداء وهو مرخم ترخيما غير قياسي، "شمر" فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه، "ولا" ناهية، "تزل" فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهي واسمه مستتر فيه، "ذاكر" خبره، "الموت" مضاف إليه، "فنسيانه" مبتدأ والهاء مضاف إليه، "ضلال" خبر المبتدأ، "مبين" نعت.

الشاهد: في "ولا تزل" فإنه أجرى فيه "زال" مجرى كان لتقدم شبه النفي وهو النهي.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٥٠٤، وابن هشام ١/ ١٦٥، وابن عقيل ١/ ١٥٢، وداود، والسندوبي، والأشموني ١/ ١١٠.

وقوله: (**وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوْقًا بِمَا**) يعني أن دام مثل كان في عملها، ويشترط في عملها العمل المذكور أن يتقدم عليها ما، ثم ذلك بقوله: (**كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيْبًا دِرْهَمًا**) وفهم من المثال أن ما المذكورة ظرفية مصدرية إذ التقدير: أعط درهما مدة دوامك مصيبا، وفهم من اشتراط تقديم النفسي أو شبهة في زال وأخواتها، وتقدم ما في دام أن ما بقي من الأفعال المذكور لا يشترط فيه شيء، ولما ذكر هذه الأفعال بلفظ الماضي، وكان غير الماضي كالمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل يعمل عمل الماضي أشار إلى ذلك بقوله:

١٤٨- وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلا

وفهم من قوله: (**إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلا**) إن منها ما لا ينصرف بل يلزم لفظ الماضي وذلك ليس ودام فـ (**غير**) مبتدأ وخبره (**قد عملا**)، و(**مثله**) نعت لمصدر محذوف وهو أيضاً على حذف مضاف بين مثل والهاء، والتقدير: قد عمل عملا مثل عمله، و(**إن كان**) شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه، ثم اعلم أن خبر هذه الأفعال أصله التأخير عن الاسم ويجوز تقديمه، فأما تقديمه على اسمها فجائز في جميعها وإلى ذلك أشار بقوله:

١٤٩- وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

أي: في جميع هذه الأفعال ومنه قول وجل: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] و(**تَوَسُّطَ الْخَبَرْ**) مفعول مقدم بأجز، وأما تقديمه عليها فهي في ذلك على ثلاثة أقسام: قسم يمتنع تقديمه عليها باتفاق وهو ما دام وما اقترن منها بما النافية وإلى ذلك أشار بقوله: (**وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ**).

١٥٠- كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ فَجِيءَ بِهَا مَتْلُوَّةً لا تَالِيَهْ

يعني: أن النحويين كلهم منعوا أن يسبق الخبر دام ولذلك صورتان: الأولى أن يسبق (**ما**) المقرونة بدام نحو: قائما ما دام زيد، فهذا ممتنع اتفاقا لأن ما مصدرية وما بعدها صلتها والصلة لا تتقدم على الموصول.

والأخرى: أن يسبق (**دام**) ويتأخر عن ما نحو: ما قائما دام زيد، وفي هذه خلاف وظاهر كلامه أن منع هذه الصورة مجمع عليه، فإنه أتى بدام مجردة فمن ما فشمل الصورتين، ومما لا يتقدم عليه الخبر في هذا الباب ما النافية الداخلية على هذه الأفعال وغلى ذلك أشار بقوله: (**كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرِ مَا النَّافِيَهْ**) أي وكذلك يمتنع أيضاً أن يسبق الخبر (**ما**) النافية الداخلة على هذه الأفعال، لأن (**ما**) لها صدر الكلام فلا يجوز قائما ما كان زيد، ولا مقيما ما صار عمرو فـ (**كل**) مبتدأ، و(**حظر**) خبره، ومعناه منع، و(**سبقه**) مفعول بحظر وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(**دام**) مفعول بالمصدر والتقدير: كل النحويين

منعوا أن يسبق الخبر دام، و(**سبق خبر**) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(**ما**) مفعول بالمصدر، و(**النافية**) نعت لما وخبره (**كذاك**) والتقدير: أن يسبق الخبر ما النافية مثل: سبق خبر دام في المنع.

وقوله: (**فَجِيءَ بِهَا مَتْلُوَّةً لا تَالِيَهْ**) تصريح بما فهم من وجوب تأخير الخبر عن ما النافية المقرونة بالفعل، وفهم من تخصيص الحكم بما أنه لا يمتنع التقديم إذا كان النفي بغيرها، وفهم من قوله: (**فَجِيءَ بِهَا مَتْلُوَّةً**) أنه يجوز أن يتوسط الخبر الخبر بين ما والفعل نحو: ما قائما كان زيدا، وفهم من إطلاقه أن ذلك في جميع الأفعال فشمل نحو: ما كان زيد قائما، وما زال عمر ومقيما، وفي هذا الأخير خلاف والمشهور المنع، و(**مَتْلُوَّةً**) حال من (**ما**) وفي بعض النسخ بها وهي عائدة على ما، ومتلوة حال منه، و(**تالية**) معطوف وهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه.

القسم الثاني: ما في تقديمه خلاف وهو ليس وإلى ذلك أشار بقوله:

١٥١- وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

يعني: أن في تقديم خبر ليس عليها خلافا، والمختار عند الناظم المنع لعدم تصرفها وفي ذلك خلاف مشهور، فـ (**منع**) مبتدأ مضاف إلى سبق، و(**سبق**) مصدر مضاف إلى الفاعل وهو خبر، و(**ليس**) مفعول سبق، و(**اصطفى**) خبر المبتدأ، والتقدير: منع أن يسبق الخبر ليس مصطفى.

القسم الثالث: ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف وهو ما بقي منها: (**فإن قلت**): من أين يفهم من كلامه هذا القسم؟ (**قلت**): من سكوته عنه، فإنه لما ذكر ما يمتنع تقديمه وما في تقديمه خلاف علم أن ما بقي يجوز تقديمه. ثم قال: (**وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي**).

١٥٢- وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِي فَتِئَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي

يعني: أن (**ما**) اكتفى من هذه الأفعال بالمرفوع عن المنصوب يسمى تاما كقول عز وجل ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] أي وإن حضر ذو عسرة، وما لم يكتف بالمرفوع يسمى ناقصًا نحو: وكان الله بكل شيء عليما، ولكونه لا يكتفي بالمرفوع سمي ناقصا، وقيل: سميت ناقصة لأنها نقصت عن درجة الأفعال لأنها لا تدل على الحدث، وقيل: لأنها تسلب الدلالة على المصدر خلافا لمذهب البصريين لوجود مصدرها عاملا عملها في قوله[1]: [الطويل]

---

(١) قال العيني: لم أقف على اسم قائله وبالبحث لم أعثر على قائله.

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

و (**ما**) موصولة والظاهر أنها مبتدأ، وخبرها (**ذو تمام**) و(**برفع**) متعلق بيكتفى وهو مصدر في معنى المفعول أي بمرفوع و(**ما**) الثانية موصولة أيضاً وصلتها (**سواء**) وهي مبتدأ وخبرها ناقص. ثم قال (**وَالنَّقْصُ فِي ... فَتِئَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي**) يعني أن هذه الأفعال الثلاثة وهي: فتئ وليس وزال لا تستعمل إلا ناقصة أي غير مكتفية بالمرفوع (**فالنقص**) مبتدأ وخبره (**قفي**) أي تبع، و(**دائما**) حال من الضمير المستتر في قفي، و(**في فتئ**) متعلق بقفي أو بالنقص،و (**ليس**) و(**زال**) معطوفان على حذف العاطف.

ثم قال:

١٥٣- وَلا يَلِي العَامِلَ مَعْمُول الخَبَرْ إلا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَـر

مراده بالعامل هنا كان وأخواتها يعني[1]: أن معمول الخبر لا يلي كان وأخواتها فلا تقول: كان طعامك زيد أكلا، فإذا كان المعمول ظرفا أو مجرورا جاز أن يليها نحو: كان

=

الشرح: "بذل" البذل. بالباء الموحدة والذال المعجمة وهو الطاء "ساد" من السيادة وهي الرفعة وعظم الشأن "إياه" الضمير فيه يرجع إلى الفتى.

المعنى: إن الرجل يسود في قومه ببذل المال والحلم، وهو يسير عليك إذا أردت أن تكون هذا الرجل.

الإعراب: "ببذل" جار ومجرور متعلق بساد، "وحلم" عطف عليه، "ساد" فعل ماض، "في قومه" جار ومجرور متعلق بساد، "الفتى" فاعل، "وكونك" مبتدأ وهو مصدر من كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر، فأما اسمه فالكاف المتصلة به، "إياه" خبره وخبر الكون قوله "يسير"، "عليك" جار ومجرور متعلق بيسير.

الشاهد: في "كونك إياه" حيث أجرى مصدر كان الناقصة مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر.

وفيه دلالة أيضا على أن الأفعال الناقصة لها مصادر كغيرها من الأفعال.

وهذا البيت رد على من زعم أن الكون مصدر لكان التامة.

ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٥٥، وابن هشام ١/ ١٦٧، وابن عقيل ١/ ١٥٥، والأشموني ١/ ١١٢.

(١) **لا يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور وهذا يشمل حالين:**

أحدهما: أن يتقدم معمول الخبر وحده على الاسم ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم، نحو: كان طعامَك زيد آكلا وهذه ممتنعة عند البصريين.

الثاني: أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم ويتقدم المعمول على الخبر، نحو: كان طعامَك آكلا زيدٌ وهي ممتنعة عند سيبويه.

عندك زيد مقيما، وكان في الدار عمرو جالسا، و(**العامل**) مفعول بيلي وفاعله (**معمول الخبر**) و(**ظرفا أو حرف جر**) حالان من الضمير المستتر في (**أتى**) وهو عائد على معمول الخبر، وأجاز الكوفيون أن يليها المعمول وهو غير ظرف ولا مجرور مستدلين بقول الشاعر:

وهو عند البصريين مؤول بتقدير ضمير الشأن، وإليه أشار بقوله:

١٥٤-وَمُضْمَرَ الْشَّأْنِ اسْمًا انْوِ إنْ وَقَعْ مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّـهُ امْتَنَـعْ

يعني[1]: أنه إذا ورد من كلام العرب ما يوهم تقديم معمول خبر كان على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور يؤول على أن ينوي في كان ضمير الشأن وهو اسمها، والجملة بعدها في موضع خبرها، ففي كان من قوله: (**ربما كان إياهم**) ضمير الشأن وهو اسمها، و(**عطية**) و(**عودا**) في موضع خبره، و(**إياهم**) مفعول بعودا مقدم على المبتدأ.

=

ملاحظة: إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم وقدم الخبر على المعمول جازت المسألة لأنه لم يل كان معمول خبرها فتقول: كان آكلا طعامك زيد ولا يمنعها البصريون. فإن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا جاز إيلاؤه كان عند البصريين والكوفيين، نحو: كان عندك زيدٌ مقيماً، وكان فيك زيدٌ راغباً.

(١) **حكم ما ورد عن العرب ما ظاهره تقديم معمول الخبر على اسم كان وأخواتها**

إذا ورد من لسان العرب ما ظاهره تقديم معمول الخبر على اسم كان، وأخواتها فإنّه يُؤَوَّلُ على أنّ في كان، أو إحدى أخواتها ضميرًا مستترًا هو ضمير الشَّأن، نحو: كان طعامَك زيدٌ آكلا. فالمعمول (طعام) ظاهره أنه وقع بعد كان، وتأويل ذلك أنّ في كان ضميرًا مستترًا هو اسمها، ويُسَمَّى ضمير الشَّأن. وقال الشاعر:

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

الشاهد فيه: قوله (كان إياهم عطيَّة عوَّدا) حيث يُوهم ظاهره أنّ الشاعر قد قدّم معمول خبر كان، وهو (إياهم) على اسمها، وهو (عطيّة) مع تأخير الخبر، وهو جملة (عوّدا) عن الاسم فَلَزِمَ بذلك وقوع معمول الخبر بعد كان، وتأويل ذلك عند البصريين: أنّ اسم كان ضمير مستتر فيها، وهو ضمير الشأن فيكون عطية: مبتدأ، خبره جملة (عوّدا) وإياهم: مفعول به لعوّدا، وجملة المبتدأ وخبره: في محل نصب خبر كان، وبذلك لم يتقدم معمول الخبر على الاسم.

وقال الآخَر:

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ

الشاهد فيه: (وليس كلَّ النَوى تُلقي المساكين) حيث يُوهمُ ظاهره أن الشاعر قدَّم معمول خبر ليس (كلَّ النَّوى) و جملة الخبر (تُلقي) على اسمها (المساكين) فلزم بذلك وقوع معمول الخبر بعد ليس، وتأويل ذلك: أن اسم ليس ضمير مستتر، هو ضمير الشأن، والمساكين: فاعل تلقي، والجملة من الفعل والفاعل: في محل نصب خبر كان.

وقوله: (**ومضمر الشأن**) مفعول مقدم بانو، و(**اسما**) منصور على الحال من مضمر الشأن، و(**إن وقع**) شرط، و(**موهم**) فاعل بوقع، و(**ما**) موصولة أو مصدرية أو موصوفة وصلتها أو صفتها (**استبان**) الخ، و(**أن**) وما بعدها مؤولة بمصدر وهو الفاعل باستبان، والرابط بين ما وصلتها أو صفتها الضمير في (**أنه**).

ثم قال:

١٥٥- وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا

وفهم من قوله[1]: (**وقد تزاد**) قلة زيادتها بالنسبة إلى عدم الزيادة، وفهم من قوله: (**كان**) أنها تزاد بلفظ الماضي وانه لا يزاد عليها من أخواتها، وفهم من قوله: (**في حشو**)

---

(١) **أنواع (كَانَ):**

كان ثلاثة أنواع، هي:

١- ناقصة.

٢- تامّة.

٣- زائدة: وهي غير عاملة، لذا يمكن حذفها والاستغناء عنها.

شروط زيادة (كان)

اشترط النحاة للحكم على زيادة كان شرطين:

١- أن تكون بصيغة الماضي.

٢- أن تكون حشواً (متوسطة بين شيئين متلازمين):

- كالمبتدأ وخبره، نحو: زيدٌ كان قائمٌ.
- وكالفعل ومرفوعه، نحو: لم يُوجَدْ كان مثْلُكَ.
- وكالصِّلة والموصول، نحو: جاء الذي كانَ أكرمتُه.
- وكالصفة والموصوف، نحو: مَرَرْتُ برجلٍ كان قائمٍ.

زيادة كان قياسية أم سماعيَّة

زيادة (كان) سماعيَّة إلا بين (ما التعجبية) وفعل التعجب فزيادتها قياسية، نحو: (ما كان أصحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّما!) ونحو: (ما كان أَحْسَنَ صَنيعَكَ!).

ومن زيادتها سماعاً كما في قول الشاعر:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

الشاهد فيه: قوله (وجيران لنا كانوا كرام) حيث وردت كان زائدة سماعًا بين الموصوف (جيران) والصفة (كرام).

وقول الآخر:

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

أنها لا تزاد تزاد أولا ولا آخرا، وما في قوله: (**كما**) تعجيبة وهي تامة في موضع رفع، (**أصح**) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر عائد على (**ما**) و(**علم**) مفعول بأصح فكان على هذا زائدة بين (**ما**) و(**أصبح**).

ثم قال:

١٥٦- وَيَحْذِفُوْنَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيْرًا ذَا اشْتَهَرْ

يعني[1]: أن العرب يحذفون كان، وفهم من قوله: (**وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ**) أنها تحذف مع اسمها ويطرد حذفها في ثلاثة مواضع:

الأول: بعد (**أن**) الشرطية.

الثاني: بعد (**لو**).

الثالث: بعد (**أن**) المصدرية.

وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله: (**وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيْرًا ذَا اشْتَهَرْ**) فمثال حذفها بعد (**أن**) قولهم: المرء مقتول بما قتل به إن سيفا فسيف وإن خنجرا فخنجر، أي إن كان

=

الشاهد فيه: قوله (أنت تكون ماجدٌ) حيث وردت كان زائدة سماعًا بين المبتدأ (أنت) وخبره (ماجدٌ). وقد وردت (كان) في هذا البيت بصيغة المضارع، وهذا شاذّ؛ لأن الشرط أن تكون كان الزائدة بصيغة الماضي.

وقول الآخر:

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ العِرَابِ

الشاهد فيه: (على كان المسوَّمَة) حيث وردت كان زائدة شذوذًا بين حرف الجر (على) ومجروره (المسوَّمَة).

(١) **تحذف كان مع اسمها، ويبقى خبرها كثيرًا بعد حرفين، هما:**

١- إنْ الشَّرطية، نحو: المرءُ مُحاسَبٌ على عمله إنْ خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌ، والتقدير: إنْ كان العملُ خيرًا فخير، وإن كان العملُ شرًّا فشر، وكما في قول الشاعر:

قَدْ قِيلَ ما قِيلَ إنْ صِدْقًا وإنْ كَذِبًا فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَولٍ إذَا قِيلا

والتقدير: إنْ كان الْمَقُولُ صِدْقًا، وإنْ كان المقولُ كَذِبًا.

٢- لو الشرطية: نحو: قوله: "الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حديد ". والتقدير: ولو كان مُلْتَمَسُكَ خاتمًا من حديد، ونحو قولك: ائْتِنِي بدابَّة ولو حمَارًا، والتقدير: ولو كان المأتيُّ به حمارًا.

ملاحظة: شَذَّ حَذفهما بعد لَدُنْ، كقولهم: مِنْ لَدُ شَوْلا فَإِلَى إِتْلائها، والتقدير: مِنْ لَدُ أنْ كانت النَّاقةُ شَوْلا. في هذا المثل حُذفت كان مع اسمها بعد لَدُنْ، وبقي خبرها (شوْلا) وهذا شاذّ.

المقتول به سيفا ومثاله بعد لو قوله صلى الله عليه وسلم: "واحفظوا عني ولو آية" أي ولو كان المحفوظ آية، وكذلك قول الشاعر:

لا بأس الدهر ذو بغي ولو ملكا نن جنوده ضاق عنها السهل والجبل

وفهم من قوله: (**اشتهر**) أن حذفها مع اسمها في غير ما ذكر قليل، ومنه ما أنشده سيبويه: من لد شولا فإلى اتلائها. أي من ولدت ان كانت شولا. ف (**ذا**) إشارة إلى الحذف وهو مبتدأ، و(**اشتهر**) خبره، (**بعد**) متعلق باشتهر، و(**كثيرا**) نعت لمصر محذوف أي اشتهار كثيرا، ويحتمل أن يكون حالا من الضمير المستتر في اشتهر ثم أشار إلى الثالث بقوله:

١٥٧-وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ

يعني: أن كان تحذف بعد أن ويعوض عنها ما، وفهم من قوله: (**تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا**) أنها لا يحذف اسمها معها، (**تعويض**) مبتدأ وهو مضاف إلى (**ما**) و(**ارتكب**) خبره، و(**بعد**) و(**عنها**) متعلقا متعلقان بتعويض ومثله بقوله: (**أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ**) والتقدير: اقترب لأن كنت برا فحذفت كان وعوض عنها ما: فانفصل الضمير الذي كان متصلا بها، وحذفت لام الجر لأن حذفها مع أن مطرد، فأنت في قوله: (**أما أنت**) اسم كان المحذوفة، و(**برأ**) خبرها.

ثم قال:

١٥٨- وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

يعني: أنه إذا دخل الجازم على مضارع كان وهو يكون سكنت نونه وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فتقول: لم يكن، ويجوز بعد ذلك أن تحذف لشبهها بحرف العلة ولكثرة الاستعمال فتقول لم يك زيد زيد قائما، ومذهب يونس أنها تحذف قبل المتحرك كالمثال المتقدم، وقبل كقول الشاعر[1]: [الرمل]

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دارٍ قَدْ تَعَفَّى بالسَّرَرْ

ومذهب سيبويه أنه لا يجوز حذفها قبل الساكن، وفهم من اطلاق الناظم أنه موافق لمذهب أنه موافق لمذهب يونس، وقوله: (**وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ**) أي لا يلزم حذفها بل هو جائز، و(**من مضارع**) متعلق بمحذوف، و(**لكان**) متعلق بمضارع وهو حذف مبتدأ وخبره، و(**إما**) نافية وهي وما بعدها صفة لحذف. ثم قال:

---

(١) البيت لحسيل بن عرفطة.

انظر: الخزانة ٣٠٧/٩، والخصائص ٩٠/١.